

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/ED/2001/WG.3/6  
6 September 2001  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل حول تمويل التنمية

بيروت، ١١-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

UN ESCWA  
12 SEP 2001  
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

آراء حول

منظمة التجارة العالمية من منظور عالمي وعربي

إعداد

وليد عودة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا.

# منظمة التجارة العالمية

## من منظار عالمي وعربي\*

### ١ - منظمة التجارة العالمية - الاتفاقيات والمرامي والأهداف

في منتصف التسعينات سوقت منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى شعوب العالم على أنها طليعة نظام اقتصادي متعدد الأطراف، سوف يعمل على تأمين القواعد الضرورية لتسهيل نمو التجارة العالمية وتعميم فوائدها الإيجابية على مجمل أعضائها من دول العالم، المتقدمة منها والنامية. وبعد أكثر من خمس سنوات من العمل وتتبع الآثار والنتائج تبين أن قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) كان بمثابة استتزاز متواصل لغالبية دول العام النامي والعديد من الشعوب. فازدادت الفوارق الاقتصادية والتقنية بين البلدان في العالم، وخسر العديد من العمال وظائفهم، وطغت التكتلات الكبرى والشركات والمؤسسات العملاقة على ما عداها.

\* ومع توقيع أعضاء المنظمة على الاتفاقية التجارية المتعلقة بالاستثمار (TRIMS) وجدت الدول النامية، أنها وقّعت على وثيقة تتخلى بموجبها عن حقوقها المشروعة لاستخدام السياسة التجارية لديها كوسيلة للتصنيع. ولقد أعطت هذه الاتفاقية المؤسسات العالمية حقوقاً أكبر لاستخدام رأس مالهم كما يرغبون وأينما يشاؤون، وهم يريدون استخدام هذا الحق دون تدخل الحكومات المحلية بشؤونهم.

\* ومع توقيعها للاتفاقية التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية (TRIPS) فأنها أعطت الشركات متعددة الجنسيات ذات التقنيات العالمية مثل الميكروسوفت والإنترنت (Intel) الحق باحتكار الإبداعات في مجال صناعات المعلوماتية، كما أنهم وفّروا للمؤسسات العاملة بالتكنولوجيا البيولوجية مثل Novartis و Monsanto، حق الاستفادة بل واستغلال نتائج الأبحاث الناتجة عن التفاعل بين الإنسان والطبيعة في المجتمعات، ولاسيما فيما يتعلق بالبذور، النباتات وحياة الحيوان. ولقد ثبتت هذه الاتفاقية مبدأ "يأتي أولاً - براءة أولى" على العالم. وتحت هذه الاتفاقية باستطاعة المؤسسة على سبيل المثال امتلاك براءة لسلالة أرز تزرع في الهند منذ مئات السنين، أو لنبتة طبية من غابات الأمازون أو حتى DNA.

\* تعبّر هذه الورقة عن آراء وأفكار المؤلف.

\* ومع توقيعها على الاتفاقية الزراعية، وجدت الدول النامية أنها وافقت على فتح أسواقها، أمام السلع الزراعية، بينما سمحت للشركات الزراعية العملاقة لتوحيد نظام دعمهم للإنتاج الزراعي. مما أدى إلى عمليات إغراق كبرى للفوائض الزراعية في هذه الأسواق. وهذه العملية بحد ذاتها، بانت ذات آثار مدمرة للمزارعين ذات الحيازات الزراعية الصغيرة.

هذا وبموجب هذه الاتفاقية الزراعية فتحت الأسواق العالمية على مصراعيها أمام منتجات المؤسسات العالمية من المواد الغذائية، بينما غفلت عن مصالح المزارعين الصغار، وأسقطت شعار الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

\* ومع توقيعها على الـ GATS، فقد فتحت أسواق البلدان العالمية ولاسيما النامية منها أمام مؤسسات الخدمات الأميركية المتطورة، وتشير المعلومات إلى أن حوالي ٧٠% من الناتج الوطني الأميركي يأتي حالياً من قطاع الخدمات كالبنوك والاتصالات والعناية الصحية.

\* ومع إنشاء الـ WTO، وجدت البلدان وحكوماتها، بأنها تبنت نظام شرعي، "يقدس" التجارة الحرة، ويضعها فوق كل اعتبار آخر - فوق البيئة، العدالة - المساواة وفوق المجتمع.

\* ومع انضمامها إلى الـ WTO، علمت الدول النامية، أنها لم تشترك في منظمة ديمقراطية، بل بمنظمة تأخذ قراراتها ليس بجلسة رسمية، بل بجلسات في غرف خلفية بعيدة كل البعد عن الشفافية. فهم أصبحوا أعضاء في منظمة حيث أكثرية التصويت يتم تعليقها لمصلحة عملية تسمى "بالموافقة أو الإجماع". حيث يتم فرض رأي قلة من الفرقاء التجاريين الكبار، على غالبية الدول الأعضاء.

ولا بد من الإضافة أن هذه الاتفاقية أعطت المؤسسات الأممية إمكانية التوسع والعمل عبر العالم وبالتالي زيادة حجمها ورأسمالها. هذا ويتشكل أكبر مئة اقتصاد عالمي من اقتصاد ٤٩ دولة عالمية و ٥١ مؤسسة أممية، وذلك حسب مصادر دولية موثوقة.

والسؤال الذي يجب الإجابة عليه، قبل التطرق إلى أمور أخرى، من هم المستفيدون الحقيقيون من منظمة التجارة العالمية (WTO)؟ التي باتت تضم في عضويتها ١٤٢ دولة من دول العالم؟ وتشكل أكثر من ٩٣% من التجارة العالمية.

إن الإجابة تتطلب التمعن بالاتفاقيات الموقعة والمتضمنة باتفاقية منظمة التجارة العالمية وأهداف كل منها كما أشرنا سابقاً، ومن ثم الجهات التي كانت وراءها.

وبحسب المعلومات الدولية، يمكن ملاحظة ذلك حسب الجدول المرفق:

اتفاقية WTO	ماذا تستهدف	من ورائها
WTO	تضع القواعد للاقتصاد العالمي وتتولى تنفيذها والسير على حسن سيرها	وفود الولايات المتحدة الأمريكية لجولة الأوروغواي، ومعظم وفود أعضاء Corporate Elite
GATS	تتناول وضع قواعد تشتمل على الخدمات العالمية: العناية الصحية، التعليم، المياه	اتحاد صناعات الخدمات الأمريكية
TRIPS	براءات لمدى الحياة، DNA أدوية تقليدية وغيرها	لجنة الملكية الفكرية (Monanto, Dupont, GM) Bristol Myers, Squibb وسبع مؤسسات أمريكية كبرى
الخدمات المالية (Financial Services)	تعطي البنوك في الشمال مقدرة على دخول مجمل أسواق العالم	مجموعة المؤسسات المالية العالمية الرائدة، Chase Manhattan, Ford Financial Services, Bank of Tokyo, Goldman Sachs, Royal Bank of Canada, etc.
Millennium Round	سوف تسمح للمؤسسات العالمية بتخطي القوانين والتشريعات الوطنية للدول. وستتناول المواضيع التالية: أ- البراءات وحقوق النشر: سوف تسمح للمؤسسات بطلب حقوق النشر مدى الحياة وتقاسم الملكية مع الدول النامية. ب- اتفاقية منتجات الغابات: ستزيد الاستهلاك العالمي للمنتجات الخشبية مما يشكل تهديداً للغابات ج- مشتريات الحكومة: سوف تمنع الحكومات من الأخذ بعين الاعتبار، الشؤون الاجتماعية والبيئية والعدالة، أثناء شرائها للسلع والخدمات. د- الاستثمار: توسيع حقوق المستثمرين، وبالتالي إلغاء الديمقراطية.	غرفة التجارة الدولية وشبكة الاستثمارات (وفيات + Daimler Chrysler واتحاد صناعات الخدمات الأمريكية)

Source: url: <http://www.corpwatch.org>

يلاحظ مما تقدم، أن مجمل الأهداف والمرامي التي تتشدها الاتفاقية والملاحق الواردة فيها، تصب في مصلحة البلدان الصناعية والمؤسسات الأممية والشركات العملاقة القادرة على الاستفادة من الأسواق العالمية والوصول إليها.

## ٢- النظام العالمي والمستقبل - دور الدول النامية والعربية

إن هنالك حاجة أكيدة لدى دول العالم النامية والعربية منها على وجه الخصوص لتحديد ماذا تريد وكيف يمكنها الاستفادة من التطورات العالمية، وليس فقط الاعتراض، وتعداد السلبيات. إذ من الضروري، في الوقت الراهن، أن تشترك مجمل الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية وبالنظام العالمي الجديد الذي بات منتشرًا عالمياً، وتعمل على تشكيل موقف موحد تجاه هذه المتغيرات الدولية السائدة، والعمل على تكوين مجموعة فاعلة داخل المنظمة مع البلدان العالمية النامية، للدفاع عن حقوق الدول من خلال تعديل بعض الأمور التي تعيق حركتها، والاستفادة من الفرص التي يمكن أن توفرها هذه الاتفاقية.

وهناك فائدة أكيدة لدى الدول العربية والدول النامية أيضاً، في إعادة تأهيل اقتصاداتها، ولاسيما من خلال تغيير مجرى أو اتجاه إنتاجها، من التصدير للخارج إلى الإنتاج للداخل، للسوق العربية الحرة والنامية الأخرى ولاسيما الإفريقية منها، مما يفتح آفاقاً واسعة، للتقدم والنمو وإقامة المؤسسات العربية المنتجة الكبرى، ذات المقدرة التقنية، وذات المقدرة للمنافسة. وهذا من شأنه أن يتيح للدول العربية والنامية الاعتماد على مصادرها المالية الذاتية لتحقيق التنمية بدلاً من الاعتماد أكثر وأكثر على الاستثمارات الأجنبية وعلى أسواق رأس المال الأجنبية أو العالمية. وهذا الاتجاه من شأنه أن يعزز التشاور الدائم ما بين القطاعين العام والخاص، ويشجع إنتاج السلع الموجهة للسوق المحلي العربي بشكل يضمن تأمين ذلك، بتكلفة مقبولة وبأسعار منافسة، وتقديم الدعم اللازم لذلك.

إن حاجة ومتطلبات بلدان العالم النامية، ورغم انضمام أكثريتها إلى منظمة التجارة العالمية، لم تنته مع قيام نظام عالمي مؤسسي محكم ومركز ويتمتع بسلطات واسعة، إذ إن حاجاتها توسعت ومتطلباتها قد تشعبت. وبات هنالك حاجة أكيدة للعودة إلى السابق، من حيث بروز مؤسسات أممية متنوعة ومتفاعلة ومتعاونة مع بعضها، تعمل من خلال اتفاق واسع وتفهم معمق لما يدور من حولها.

ونحن بذلك لا نتحدث عن نظام عالمي جديد، بل على نظام تعددي وجامع، حيث تمكن العديد من دول أميركا اللاتينية والدول الآسيوية من تحقيق تنمية صناعية واضحة في ظلّه خلال العقود السابقة، رغم وجود اتفاقية الجات، التي تحولت إلى منظمة التجارة الدولية. فقد كانت "الجات" محدودة السلطة، وتتعاون بشكل أكبر مع الدول النامية. ومن الواضح أن الأمور لم تكن في ذلك الوقت كلها إيجابية، ولكنها كانت أكثر انضباطاً وأكثر توازناً. وهذا يؤكد أهمية تقوية عمل المؤسسات الدولية مثل UNCTAD، والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، ومنظمة العمل الدولية والمجموعات الإقليمية، فضلاً عن انضواء الدول النامية بتكتلات إقليمية حقيقية.

إننا نتطلع إلى قيام نظام عالمي، لا يقَدّس التجارة الحرة فقط، بل نظام عالمي تعددي مبني على التسامح، الاحترام، وتشجيع التنوع في المجتمعات الدولية وسبل الحياة.

ومن الملاحظ أن البعد العالمي كان حاضراً ومؤثراً باستمرار في مجمل دول العالم، وفي مجمل الأوقات. وعلى سبيل المثال، سياسات الإصلاح الاقتصادي، فقد جاءت من صندوق النقد الدولي، وقد طبقت في مجمل الدول العربية والنامية، رغم المعارضة الشعبية التي واجهتها. وإذا نتحدث اليوم عن العولمة، وارتفاع مستوى الترابط في الاقتصاد العالمي بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإزالتها للسدود التي كانت الاقتصادات الضعيفة تحتمي وراءها في تجارة السلع، وبعد إتاحة سياسات الإصلاح الاقتصادي وإزالة السدود التي كان الرأسمال الوطني يحتمي خلفها في الدول الصاعدة والنامية، فقد أصبح بالإمكان ضرب السوق المالية لبلد ما بإعصار أهوج يرفعه عالياً ليدفعه إلى حضيض هاوية مخيفة، كما حصل في دول شرق آسيا.

يقال إن تلك الدول بالغت في المديونية من الأسواق المالية العالمية. ويقال إن المديونية جاءت لاستثمار طويل الأجل بقروض قصيرة الأجل وللتزود بعناصر الإنتاج المستوردة، الأولية والوسيطة وتمويل المخزونات من المدخلات والمنتجات، بينما كان الأمر يتطلب قروضاً طويلة الأجل. ثم يحصل انحسار تتخفّض أسعار الأسهم - مثلاً في كوريا - وتنهار شركات كبرى مثلاً كياموتورز - وتباع بتراب الفلوس بسبب نقص السيولة وعجز في ميزان المدفوعات - السؤال من يشتريها؟ ويقال إن الأموال السائلة المتاحة من صندوق النقد الدولي أو سواه، يبتلعها الفساد. وهكذا.. ودون استرسال في استعراض المعاذير نتساءل: إذا كانت العولمة تتطلب من الدول الطرية مستوى عالياً من الكفاءة في الإدارة المالية، ومستوى منضبطاً في السياسات الاقتصادية، ومستوى ملتزماً في النزاهة -

فهل هذه المتطلبات ذات واقعية تتيح الركون إليها. باختصار فإن العولمة لا تزال بغير قواعد. إذا استمرت في مسارها الحالي فستكون وبالأحرار، لا على البلاد الطرية والنامية وحدها، بل على كامل الاقتصاد العولمي.

إن نظام العولمة الذي نشاهده اليوم مبني - في ظاهره البريء - على افتراض أن الدول كلها التي تتساوى في أن لكل منها صوتاً واحداً في الأمم المتحدة ، لا فرق بين فيجي والولايات المتحدة الأميركية، تتساوى أيضاً في قدرتها على الإدارة، والإبداع، والمنافسة، تتساوى أيضاً في علومها وأبحاثها وقدراتها التقنية، في تجهيزاتها وفي قدرات كواردها الإدارية والفنية، في معرفتها بالأسواق، وفي مخزوناتاها من الأموال والموارد، وبالتالي في قدراتها التنافسية. ولكن هذا الافتراض ينسى أن الدول الصغيرة ذات الصوت الواحد لا تملك أية قدرة في شؤون العالم، التي تحتكرها خمس دول أعضاء دائمين في مجلس الأمن، وسبع دول صناعية - عندما نأتي إلى الاقتصاد - تدير الأمور حسب مصالحها هي. إن العولمة بدون مفهوم عولمي متفق عليه من الجميع ومراع لأوضاع الجميع ومصالحهم لا يمكن أن تصمد. وكفانا مثلاً واحداً لتوضيح ما نقول. عندما أرادت السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت الآن الاتحاد الأوروبي - ضم دول إلى عضويتها - كاليونان، والبرتغال، وحتى إسبانيا، فإنها قدمت لها قدراً من العون مكنها من الوصول إلى مستوى تقف فيه بأقدام ثابتة في المجموعة الأوروبية. والتكلفة على أوروبا كانت عالية لكنها دفعت الثمن لتقوي صفوفها. ولكن ليس هنالك من يفكر بدفع ثمن يمكن الدول الطرية من أن تصبح صلبة.

عندما برزت في الخمسينات والستينات مشاكل الدول النامية في مجالات الأسعار النسبية للسلع، والتصدير، والحاجات الاستثمارية، ونقل التكنولوجيا، حدثت حوارات عالمية ونشأت منظمات هامة مثل أونكتاد، ويونيدو، وآي اف سي، ويو إن دي بي للتعامل مع هذه المشاكل. ومن الواضح الآن أن ذلك حدث في إطار منافسة عالمية بين الشرق والغرب. ولكن بانتهاء الاتحاد السوفييتي والشيوعية، لا بد من تحرك يستكشف حاجات ومشاكل الدول النامية في النظام العولمي، ويحدد أهدافاً وأكلاًفاً ويضع خططاً ويقيم مؤسسات. ونخشى أن يكون الموقف السائد في دول الجي سفن مخالفاً لذلك. ولننذكر أن الدول العربية كانت قد لعبت دوراً أساسياً - أثناء فترة المد القومي وعدم الانحياز - في الدعوة إلى إقامة اقتصاد عالمي عادل، مستند إلى مؤسسات دولية متعددة، لتوفير المناخ الملائم لمسيرات التنمية في الدول النامية. ثم قامت الدول العربية، وبخاصة الدول المنتجة للنفط أثناء ارتفاع أسعاره، قامت بأداء دور

عالمي إيجابي لا مثيل له، وقدمت مساعدات زادت كمّاً ونسبة عما قدمته الدول الغنية. ولديها الآن فرصة لإعادة تنظيم صفوفها لمواصلة هذا الدور الإيجابي العظيم.

في منتصف السبعينات برزت بصورة حادة ظاهرة المديونية العالمية. ولقد حاولت جهات ودول عديدة وضع حلول لها تراعي حاجات الدول النامية للتنمية. لكن الدول الصناعية منعت. وما زالت مشكلة المديونية قائمة ومتفاقمة. وهي التي فجّرت الأزمة الاقتصادية في شرق وجنوب شرق آسيا، وذلك بعد عشرين سنة من ظهورها وإهمالها. جنوب شرق آسيا، روسيا، البرازيل. ومن بعد ذلك، ماذا بعد ذلك؟

إن اقتصادات البلاد العربية مربوطة ربطاً محكماً بالاقتصاد العالمي. مثلاً فإن البترول مسعّر بالدولار، والعملات العربية مغطاة بالدولار ومسعّرة بموجبه، وللقطاعات العامة والخاصة العربية استثمارات تقدّر بأكثر من تسعمائة مليار دولار، مضمنة بالغالب في ودائع ومحافظ مالية بمختلف العملات العالمية. ولكن استخدام هذه الكتل المالية الهائلة ليس بأيديهم، بل بأيدي الجهات المديرة لها والمستودعة فيها. وفي ظل النظام المالي العالمي اللامنظم، تستطيع جهات ما الوصول إليها واستخدامها في المضاربات على العملات - تلك المضاربات التي أخذت تخلخل النظام المالي العالمي كله. ثم أن البترول هو السلعة الوحيدة التي لا تسعّر بموجب عوامل السوق، بل بقرار سياسي. ولقد تأكلت قدرة الأوبك على التأثير في أسعار البترول. وإذا سلمنا بأنه سلعة استراتيجية، فلماذا يتم تسعيره من جانب واحد - هو جانب المستهلكين - ولا يكون للمنتجين قول فيه. وواقع الحال أنه بينما تنادي المنظمات العالمية بالشفافية في الأمور الاقتصادية، فإن أمور النفط هي الأبعد عن الشفافية.

ويمكن القول بكل صدق وتأكيد، إن النظام العالمي السائد ما يزال بحاجة إلى عمل كبير ومجهود مضاعف إذا ما أريد له البقاء، وهذا ما لمّح إليه الرئيس شيراك في جنوى خلال انعقاد مؤتمر الدول الثمانية خلال شهر آب (أغسطس) ٢٠٠١. "إن ديمقراطيات بلادهم، لا يمكن أن تظل شاهداً للعولمة، إذ يجب تدجينها، مرافقتها، وإعطائها أوجه إنسانية وحضارية".

فالعالم أصبح سوقاً واحدة مشرّعة الأبواب أمام المنافسة الحرة مما يعني أن هذا السوق بات يحتكم لقانون الغاب، أي قانون الطبيعة، وبما أن الحضارة الإنسانية، بكل مكوناتها وإنجازاتها هي صراع الإنسان المتواصل ضد الطبيعة، فمن الحري إعطاء العولمة وجهاً حضارياً وإعادة تأهيلها ووضع ضوابط واضحة لها.



من الصحيح القول إن ما نتحدث عنه اليوم، على أنه النظام الجديد للتجارة العالمية، الذي أصبح معتمداً، هو نتيجة أكيدة لعمل دؤوب ومتواصل استهدف وتناول المبادئ الاقتصادية السائدة، والوسائل المعتمدة، والتقنيات المستخدمة والمنطلقات القائمة، لتعظيم المنافع. ولقد كانت وراءه جهات ومصالح ودول، هيأت ذاتها وانتظرت بلوغه، بعد الإعداد له، بكل تأني وثبات خلال المراحل السابقة، محلياً ودولياً.

هذا ولم يكن ممكناً الوصول إليه، إلا في ظل اكتمال مجمل حلقاته، وتخطي معظم المفصل المعيقة له عبر العالم. ومن الواضح والمؤكد، أن مجمل التحضيرات الأساسية لذلك قد تم تجاوزها، عبر الترتيبات الملزمة والاتفاقيات الموقعة، التي باتت تتحكم بمسار التجارة الدولية، مما حد كثيراً من نطاق سيطرة البلدان على وضع أو صياغة استراتيجياتها التجارية بل وعلى رسمها. ولقد ترافق ذلك مع اتجاهات العولمة الآخذة بالانتساع، والتي سهّل حصولها، المتغيرات العالمية ولا سيما اعتماد نظام السوق والتحرير والانفتاح والتخصيص وبروز الدور الحيوي للمؤسسات على رأس عملية الإنتاج والمنافسة. ولقد تصاعدت خلال فترة التحضير، موجة عارمة من حملات الإعلان والإقناع، قادت بها المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن دول صناعية أخرى، تدعو إلى الاشتراك في نظام التجارة العالمي الجديد، مؤكدة أهمية الفوائد والمكتسبات التي ستنتالها الدول النامية من ذلك.

وعليه، فإن النظام التجاري العالمي الجديد، بما يتضمنه من أبعاد وأهداف وأنماط عمل وإنتاج والتزامات ومصالح أكيدة، وما يتطلبه من انفتاح وتحرير وتخصيص، ووسائل تقنية حديثة وتغيرات كبيرة، لا بد وأن يمثل مكسباً إضافياً للجهات التي تقوده وتعمل على ترويجه، بل وترسيخه، وفي ذات الوقت ضياعاً وتراجعاً، إن لم نقل تهمة خسارة أكيدة، ولو لبعض الوقت، للعديد من الدول التي اشتركت وتبنّت هذه الصيغة الجديدة وهذه المعادلة المعتمدة، دون التنبيه للفوارق والمستويات الماثلة بين مختلف الجهات والدول. بل أنها سارعت أمام ما هو قائم بالعالم، من تكتلات عملاقة واتجاهات عولمة متصاعدة وتحرير وسبق تقني، إلى الاشتراك، والبدء بعمليات هيكلية اقتصادية بهدف القفز من حالة إلى أخرى تصبح فيه مقبولة عالمياً، ومن الانتقال إلى مرحلة أخرى، يمكنها مواجهة الظروف العالمية المستجدة، واجتذاب رؤوس الأموال العالمية المتحركة.

#### ٤ - أبرز الانعكاسات المحتملة وآفاق الغد

إن هنالك بعض الأمور والثوابت التي يجب إبرازها وبشكل يسمح بالاستفادة، العملية، ويلقي الضوء على المستجدات الحاصلة في غير بلد ومنطقة بشكل أكثر تخصصاً وأكثر فائدة.

فمنظمة التجارة العالمية التي انضم إليها المزيد من الأعضاء " أصبحت تضم حالياً ١٤٢ دولة عضواً (منها ١١ دولة عربية)" ستؤثر بشكل كبير على الدول النامية والعربية، وسيكون التأثير أكبر مستقبلاً، بعد الاتفاق على تخفيض التعرفة الجمركية والحواجز غير الجمركية على مجمل السلع المتداولة تجارياً بشكل عام. فمن المتوقع أن تؤول الفائدة إلى الدول المتقدمة أكثر بكثير من باقي الدول، ولا سيما تلك الدول التي استطاعت إقامة تجمعات اقتصادية كبرى.

فحسب المصادر الدولية فإن حوالي ٩٣% من التجارة العالمية أصبحت تتأتى من الدول الداخلة في الاتفاقية. وبالتالي فإن الاتفاقية كما وضعت، وأشرنا إليها سابقاً، تلقي أعباء كبيرة وأثمان مرتفعة على الدول التي لا تنضم إلى هذه الاتفاقية. فالبقاء خارج النظام التجاري العالمي سيجعل الأمر أكثر إحراجاً للبلدان عامة ولبلدان المنطقة الواحدة، إذا لم يجر اعتماد موقف موحد. فالتخفيضات في التعرفة الجمركية المبنية على اتفاقيات ثنائية قد زالت. كذلك فإن الترابط المتنامي بين البيئة والتنمية وضع الدول المتقدمة في موقع أفضل، علماً بأن صناعة السلع الأساسية والخام هي من النشاطات الأكثر رواجاً في الدول النامية. أضف إلى ذلك الإلغاء التدريجي لترتيبات الحماية على المنسوجات والألبسة وغيرها من السلع، مثل بعض المستحضرات الصيدلانية والصلب والمعدات الزراعية والأثاث ولعب الأطفال، مما سيزيد المنافسة على مدى الفترة الانتقالية البالغة عشر سنوات.

غير أن اتفاقية "الجات" لاحظت أن مسار التجارة ضمن تجمع اقتصادي يعتبر شأنًا داخلياً. وهذا حافز أكبر لدى الدول العربية للإسراع في إنجاز وتحويل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى أشكال من التكامل أكثر تقدماً. إذ بإمكان دول المنطقة الحرة تقديم الدعم للصناعات الوليدة الموجه للأسواق الداخلية وللمنطقة الحرة أو للسوق الإقليمي الموحد.

## أ - الآثار المحتملة على القطاع الصناعي

إن اتفاقية الجات هي ذات منطلقات تتوجه إلى المستقبل أكثر مما تتوجه إلى الحاضر الواقع. فهي خطوة هامة باتجاه تجارة حرة على الأقل في السلع، إلا أن التحسينات في المناخ التجاري التي توفرها للدول النامية محدودة أكثر مما هو متوقع. فبالنسبة للقطاع الصناعي يمكن ملاحظة أن تأثيرها سيكون ذات آثار سلبية على مجمل الدول العربية ولا سيما من خلال إلغاء المعاهدة للاتفاقيات التفضيلية أو لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، التي ستؤدي إلى تآكل الهوامش التفضيلية للدول العربية. ومن ثم فإن إدراج حماية الملكية الفكرية ستزيد من تكاليف التصنيع على ما يبدو، نظراً لارتفاع أسعار البراءات. وهناك خوف من أن تؤدي إلى حالات احتكار تكنولوجية مما سيؤثر سلباً بالتحديد على الصناعات الغذائية، نظراً للتطورات الهامة في مجال البيوتكنولوجي على مستوى تصنيع الغذاء، عدا عن الصناعات الصيدلانية التي سيرتفع أسعارها، وكذلك الصناعات الإلكترونية والبتروكيماوية. كما أن جوانب الاستثمار المتعلقة بالتجارة ولا سيما معاملة الاستثمارات الأجنبية على قدم المساواة كالمحلية خلال فترة ٥ سنوات، سيؤدي إلى فرض هيمنة أجنبية على الثروات العربية. أضف إلى ذلك أن استثناء النفط والغاز من جولة المفاوضات يشكل أضعافاً في كفة الفوائد التي كان من الممكن أن تجنيها الدول العربية، ولا سيما وأنها تعتبر أهم الصادرات الصناعية العربية. ونشير إلى أن هذه الصادرات قد تكون عرضة لضرائب جديدة، كضريبة الكربون وغيرها مستقبلاً بحجة سلامة البيئة أو لمبررات أخرى. كل هذا وغيره يستدعي من الدول العربية أن تبادر إلى تجميع قواها والاستفادة من البعد العربي، فضلاً عن وضع سياسة عربية اقتصادية صناعية تتبنى التكنولوجيا، كعامل هام في المسار التنموي، لضمان تقدم الصناعة وإفلاتها من حالة التردد والمراوحة. وهذا يتطلب التأكيد على دور المؤسسات التقنية الصغيرة والمتوسطة وإقامة المؤسسات العربية المنتجة الكبرى، وزيادة درجة التعاون الصناعي العربي من حيث توسيع الإنتاج ليغطي أسواق الدول العربية وبأسعار تنافسية والتعاون في مجال بناء المقدرات التقنية العربية، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وغيرها الكثير. ولا سيما زيادة درجة التنسيق القائم.

كما أننا نورد بعض التوقعات والملاحظات الإضافية الهامة بالنسبة للنشاط الصناعي:

أولاً : إن تخفيض التعرفة على السلع الصناعية في الدول المتقدمة سيجعلها تتجه للاستيراد أكثر من الدول المتقدمة الأخرى، بعيداً عن الموارد الأولية والمنتجات الكثيفة اليد

العاملة، التي يكثر إنتاجها في البلدان النامية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تراجع صادرات الدول النامية بشكل أكبر بكثير من هبوط صادرات الدول المتقدمة.

ثانياً: مع انخفاض درجات التعرفة، فإن التعرفة ستبقى ذات أهمية عالية لصناعات حساسة عديدة، مثل الألبسة والجلود والمطاط، وبالرغم من توقع معدل هبوطها، فإنها لم تلغ - بينما يتوقع أن ترتفع التعرفة على مواد مثل الزنك، الرصاص والتبغ.

ثالثاً: من المحتمل أن تلاحظ ترتيبات الألياف متعددة الأطراف، تباطؤاً في مجال الالتزام بالبنود المتعلقة بها. وهذا سيعمل على الحد من المنافع الآتية التي برزت للبلدان النامية من جراء النقاط التالية: (١) من المتوقع أن يتم رفع ٤٩% فقط من القيود الكمية المتعلقة بها في نهاية الفترة المحددة. (٢) يحق لكل دولة مستوردة التصرف حسب ما تراه مناسباً بالنسبة للسلع التي سيتم تضمينها في كل جولة من جولات التحرير اللاحقة كما بإمكانها تحرير سلع أخرى قيدها السوق سابقاً. (٣) يحق للدول المستوردة تضمين بنود إضافية بحجة السلامة (Safeguard) وبشروط أسهل. كل ما تقدم سوف يحد من مدى تحرير هذه السلع ويعمل على ببطء تنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس.

## ب- الآثار المحتملة على القطاع الزراعي

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فإن أثر تخفيض التعرفة على السلع الزراعية وأيضاً تخفيض الدعم الزراعي سوف يخلق مشاكل كثيرة للدول النامية بينما سيظل أثره محدوداً بالنسبة للدول المتقدمة وذلك مرده للأمور التالية:

١- إن الفترة<sup>(١)</sup> التي استخدمت كأساس للتخفيض (١٩٨٦-١٩٨٨) تمثل فترة حماية الزراعة في الدول المتقدمة، وبالتالي فإن التخفيض الحقيقي للتعرفة في هذه الدول سيكون أقل مما هو منتظر. كما أن هنالك معلومات تفيد انه بدئاً بتطبيق تعريفات أكبر خلال السنوات المشار إليها على ستة محاصيل زراعية رئيسية في دول السوق الأوروبية وعلى خمسة محاصيل في الولايات المتحدة. كما أن عبارة

(١) المصدر:

Globalization & Liberalization "Effects of International Economic Relation on Poverty",  
New York, Geneva, ١٩٩٦.

السلامة أو Safeguard المرفقة، تسمح بوضع تعريفات إضافية، إذا تعدى حجم الواردات الحد المرغوب أو انخفضت أسعار الواردات.

٢- وعلى المنوال السابق، فإن بداية التوجه إلى تخفيض الدعم عن الصادرات الزراعية، الملحوظ في اتفاقية الجات، اعتمد الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ و ١٩٩٢/٩١، التي تمثل الفترة التي لحظت أعلى معدلات الدعم للقطاع الزراعي. فقد ارتفعت معدلات دعم الصادرات الزراعية خلالها بشكل كبير. في مقابل ذلك لم تلحظ الاتفاقية تعريفاً واضحاً لمعونات الغذاء، (تشمل المعونات الطارئة) إذ بقيت مستثناة من تعريف دعم الصادرات.

أما تخفيض الدعم الزراعي، فمن المؤكد انه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المحلية. وقد يزيد من اختلالات الموازين التجارية والزراعية العربية، مما سيرفع من قيمة المستوردات الغذائية العربية، التي هي أصلاً مرتفعة، ويعمل على إبراز مشاكل اجتماعية كثيرة. فمعظم الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع الغذائية الرئيسية. هذا ومع أن الاتفاقية لحظت وجوب تأمين مساعدات غذائية ومالية وتقنية لتطوير القطاع الزراعي، ولإعطاء الدول المستوردة للغذاء، والدول الأقل نمواً، بعض المرونة في تطبيق الاتفاقية، فضلاً عن أن الإعلان الصادر والموجود سابقاً، يؤكد أهمية العمل على حل العديد من مشاكل الدول النامية ولا سيما المديونية وتقديم المساعدات، إلا أن ما توافر من معلومات موثوقة تؤكد تراجع حجم المساعدات الحكومية للتنمية بشكل عام، وزيادة عبء المديونية الخارجية، وعدم تنفيذ القرار الخاص بتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، نتيجة للانعكاسات السلبية، لاتفاقية الزراعة على الأوضاع الداخلية ولا سيما تلك القاضية بتخفيض الدعم المقدم للنشاط الزراعي في بعض الدول النامية.

وعلى جانب آخر، فإن اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية، تحد كثيراً من إمكانية تطوير الأساليب الإنتاجية الزراعية. ولا سيما في مجال استخدام البذور والشتول المحسنة بالهندسة الوراثية. وستكون انعكاسات ذلك بالغة الخطورة على الزراعة بصورة عامة، وعلى الصادرات الزراعية بصورة خاصة. وستكون الانعكاسات المباشرة في ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، وبالأخص منها البذور الزراعية. وسيؤثر منع التبادل غير التجاري بمواد البذور على المجالات التي يمكن أن تتاح للمزارعين لتحسين محاصيلهم. ثم أن خضوع عمليات زرع البذر من الحصاد لقوانين الملكية الفكرية لا يكاد يترك مجالاً

للتنمية الزراعية في الدول النامية، لا سيما وأن الغالبية العظمى من المزارعين في هذه البلاد، بما فيها البلاد العربية، هم من مزارعي الكفاف.

ثم أن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية للجات، واعتبارها سلعة صناعية تخضع للترتيبات المتعلقة بالسلع الصناعية، يعني أنها لن تستفيد إلا من تخفيض التعرفة، فيما تبقى القيود الكمية وغيرها من القيود غير الجمركية التي تنص اتفاقية الجات على إلغائها بالنسبة للسلع الزراعية وتحويلها إلى تعريفات جمركية واضحة. وهذا يأتي لغير صالح البلاد العربية، لأن الأسماك تنصدر قائمة المنتجات القليلة التي لدى عدد من البلاد العربية فوائض تصديرية هامة منها، وذلك بالرغم من تدني الإنتاجية في هذا المجال حالياً.

أما مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فسيؤدي إلى إزالة الامتيازات التي حصلت عليها البلاد العربية بموجب اتفاقيات التعاون المعقودة مع دول العالم، وخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي هو الشريك التجاري الأول للبلاد العربية. فالاتفاقية تتطلب من كل دولة تعطي ميزات تجارية لإحدى الدول أن تعمم هذه الميزات على كافة الدول الأعضاء في الجات. والقصد من تطبيق هذا المبدأ توسيع نطاق مكاسب تحرير التجارة ليشمل جميع الأعضاء. ورغم أن الامتيازات الممنوحة بموجب اتفاقيات التعاون ستكون معرضة للزوال، إلا أن وضعية الدول الأعضاء في اتفاقية الجات ستكون أفضل من وضعية الدول غير الأعضاء. لأن الدول الأعضاء ستستفيد من أي امتياز يتم تعميمه في نطاق الاتفاقية. وهكذا فإن اتفاقية الجات لا تكاد تترك خياراً أمام دول العالم مهما كانت سلبات الانضمام إليها.

### ج- الآثار المحتملة للاتفاقات المتعلقة بتجارة الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار

#### ١- تجارة الخدمات

بالنسبة للشؤون المرتبطة بتجارة الخدمات، فإن تحرير تجارة الخدمات من شأنه أن يخلق نتائج إيجابية لمعظم البلدان النامية في المدى الطويل - لأنها تفتح لها فرصاً وإمكانيات أكبر لتصدير الخدمات ولا سيما من خلال تحسين المعلومات وتقنيات الاتصال وعن بعد. ويقدر البنك الدولي أن السوق الكامنة لبندود الخدمات عن بعد للدول النامية، تبلغ حوالي ١٤٠ بليون دولار. غير أن مدى استفادة هذه الدول تعتمد على مقدرتها لاستيعاب هذه التقنية،

والتي تعتمد وتتطلب من المدى والرغبة الحقيقية للدول المتقدمة في تحرير العلم والتقنية، وتمكين الدول النامية من نقلها والتوسع فيها.

وهناك تأكيدات على أن منافع التحرير ولا سيما الخدمات عن بعد، سوف تفوق كثيراً تجارة السلع والمواد. إلا أن درجة المنافسة لهذا النشاط تعتمد على مستوى التعليم والمهارات المتوفرة داخل البلد، وتكلفة الأجور، والبنى التحتية والأساسية والاتصالات. وبالتالي فإن صافي فوائد تصدير الخدمات من المحتمل أن تكون محدودة للدول النامية، ولا سيما في المدى المنظور، نظراً للوسائل والآليات المتوفرة لهذه الدول، وكيفية إجراء التسليم وأسلوبه. وحالياً فإن هذه الخدمات تحدث بواسطة شركات من الدول المتقدمة، لها وكالات في البلدان النامية، وتقوم بخدمة البلد من خلال تقديمها المعلومات والجدول التي تحصل عليها من شركاتها الأم. وهذه الطريقة تحد من مدى نطاق واندفاع هذه الدول لاقتناء التقنية، إذ من المحتمل أن يقلل هذا الأسلوب من التكلفة المدفوعة للخدمة. وفي المدى الأبعد، فإن الخبرة المستقاة من هذه الخدمات في الدول النامية سوف تهيئ الشروط المناسبة لإنشاء شركات وطنية للخدمات على مستوى تجاري، إذا بقيت فرصة اقتصادية هامة.

والدول النامية يمكنها أن تستفيد من تحرير التجارة في مجال دعم خدمات الإنتاج، والاتصالات والنقل التجاري، ولا سيما عندما يصبح لديها مقدرة للاطلاع على غيرها من الأسواق العالمية ومعرفة تفاصيلها، من خلال زيادة التقنية والمنافسة. وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة المنافسة في مجالات أخرى.

ولا بد من الإشارة إلى أن اتفاقية الجات بالخدمات تتضمن أيضاً تحرير الخدمات المصرفية والمالية مما سيعطي البنوك العالمية الكبرى مجالات أكبر للعمل والتوسع والامتداد. وسيتيح لها هيمنة على أكثر من سوق وبلد. وهذا الجانب سيؤثر سلباً على عمل وحركة البنوك العربية التي ما تزال ذات أحجام غير كبيرة وترسمل محدود قياساً بالبنوك العالمية، التي باتت ذات أحجام كبرى، وأصبح شعارها المستقبلي "أصبح أكبر أو أخرج من السوق". وهذا يتطلب تطوير إمكانيات البنوك العربية وتشجيع عمليات الدمج لرفع حجم ترسملها، لتصبح بنوكاً عربية كبرى. ولا بد من تحقيق ذلك، وبشكل منظم وسريع، سيما وأن البنوك التجارية، ذات الترسل العالي، والإدارة الكفوءة وذات الأدوات الحديثة، هي أداة هامة لصيانة الاقتصادات المحلية العربية، من الأزمات، والمصاعب الاقتصادية الكبيرة التي باتت تشهدها العديد من الدول ولا سيما دول شرق آسيا. في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتميز

بتدفق الرساميل الخاصة بكثرة سعيًا وراء الربح، وخروجها بسرعة فائقة، وانتقالها من بلد إلى آخر. وهناك اتجاه متنام داخل الوطن العربي يؤكد التوجه إلى زيادة حجم ترسمل البنوك العربية القائمة، وربط أسواق رأس المال العربية وفتح الحدود العربية، أمام حركة تنقل رؤوس الأموال العربية.

## ٢- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التجارية والاستثمار

أما اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فإنها تجمع وتقوي وتدول الاتفاقيات العالمية السابقة وتجعلها شرعية وملزمة من خلال ميكانيكية حل المنازعات في منظمة التجارة العالمية. وبالتالي، فإنها تزيد الواجبات المطلوبة والقيود المفروضة على البلدان النامية لاحترام هذه الحقوق. هذا وتطال اتفاقية الملكية الفكرية معظم جوانب النشاطات الاقتصادية، فهي تنص على حماية الحقوق الفكرية وفرض الانضباط على جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، ولا سيما النشر والتأليف وما يرتبط به، العلامات التجارية، التصميم الصناعية وبراءات الاختراع، التي تشمل فضلاً عن السلع والمنتجات، الطرق والأساليب التحويلية المتبعة. وتؤكد الاتفاقية أهمية حماية منتجات الصناعات البيولوجية المجهريّة وأساليبها المستخدمة في الإنتاج. ومن المتوقع أن تشكل الصناعات البيولوجية، التي تشمل الهندسة الجينية أو الوراثية، أهم المجالات الاقتصادية خلال القرن القادم وقد طالت هذه المنتجات مجمل النشاطات الاقتصادية. كذلك شملت الحماية إنتاج الأدوية. وهي أيضاً تنص على حماية حقوق البرامج والحواسيب الإلكترونية ولمدة طويلة.

هذا ومن المتوقع أن تنتقل الآثار الإيجابية بالمدى المنظور إلى أصحاب الحقوق المتواجدين بكثرة في الشركات الأممية المستقرة في الدول المتقدمة التي تتعدد لديها مراكز الأبحاث والتنمية، وتتمركز فيها الشركات المتعددة الأطراف التي غالباً ما تستقطب الأدمغة المتوافرة من الدول. وبالنسبة للبلدان النامية فإن الآثار ما زالت غامضة، فمقدرة استخدامها للتقنيات التي اكتشفت في البلدان الأخرى، ستصبح ضعيفة وسترتفع أسعارها تبعاً. ولكن هنالك من يقول بأنها ستؤدي إلى تشجيع نقل التقنية والتطوير المحلي لها، وزيادة الإنتاجية والمنافسة والدخل. وهناك تكاليف أخرى تحملها هذه الاتفاقية في مجال التقيد بها وهي لغير صالح الدول النامية. منها، كيفية تدفق الدول النامية من عدم استخدام الدول المتقدمة لحقوقها الفكرية. فضلاً عن تقييد الأعمال الصناعية والزراعية بحجة أن طرق الإنتاج والمنتج بات يخضع لقانون الملكية الفكرية، العائدة للدول المتقدمة. وهذا يمنع أي تطور محتمل صناعي



أو غيره من خلال التقليد، وهو أسلوب اعتمد عالمياً. أضف إلى ذلك أن هنالك تكلفة عالية للدول ذات المدخول المنخفض، حيث المصادر المتوفرة للجمهور محدودة، وطاقة الإدارة متدنية والنظام القضائي يعاني من خلل حقيقي وتضارب في الصلاحيات. وبالتالي فإن تنفيذها يتطلب تحويل طاقات التقنيين المحليين المتوافرين بصعوبة وندرة، من تطوير التقنية إلى التحري عن حسن تطبيق بنود الملكية الفكرية.

وفي مجمل الحالات فإن التأثير سيكون سلبياً على الدول النامية وخاصة في المدى القصير. أما في المدى الطويل فإن المحاذير التي سبق وذكرناها، إن من حيث استيعاب وتشغيل التقنيين المحليين في الوكالات الأجنبية العديدة العاملة في الدول النامية، أو توظيفهم في مراقبة وتنفيذ بنود الاتفاقية ولا سيما في الدول الأكثر تخلفاً، سيشكل خطراً داهماً وحقيقياً يجب التنبيه إليه.

أما تأثير إجراءات الاستثمار فإنها أكثر محدودية وتقييداً للدول النامية. إذ هي لا تسمح بتطبيق الأمور المتعلقة بالتجارة على المؤسسات المملوكة لأجانب (مثل المحتوى المحلي، ومتطلبات التوازن التجاري).

